﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَٱلسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا قُلْتُم مَّا نَدْرِى مَا ٱلسَّاعَةُ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ ﴿٣٢﴾﴾

[الجاثية: 32]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِما قبلَها:

تـتـابـعُ تـوبـيـخ الـلـه تـعـالى للكافرين لتنوُّع قبائح أعمالِهم وأقوالِهم

لمّا أخبر الله تعالى عن توبيخ الكافرين وتقريعِهم؛ بسبب استكبارِهم وإجرامِهم؛ أتبعه بتوبيخٍ آخر، وهو توبيخهم على تكذيبِهم بوعد الله وبقيام السّاعة، فذكر أنَّه يقال لهم حينئذٍ: ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَٱلسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا﴾ الآيَة.

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿نَدْرِى﴾: أصلُ (درى) يدلُّ العِلم والمعرفة، ومنه الدِّراية: المعرفة المدركة بضرب من الخَتل[1]، يُقالُ: دَرَيْت الشَّيءَ أدريه عَرَفْته، وأدرَيْتُه غَيري؛ إذا أعلَمْته[2]، ويُقالُ: أتى فلانٌ الأمرَ من غير دِريَةٍ، أي: من غير عِلم، والعرب رُبَّما حذفوا الياءَ من قَوْلهم: (لا أدْرِ)، في موضع: لا أدْرِي، يكتفون بالكسرة فيها، كقول الله ﷻ: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَسْرِ ﴿٤﴾﴾ [الفجر: 4]، والأصل: يَسري[3]، والمرادُ بالدِّراية في الآية: العِلم.

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

الـكـافـرُ شـاكٌّ مُتحيِّرٌ لا يوقِن، ولا يُـؤمِـن بحدوث السّاعة

يُبيِّنُ الحقُّ سبحانه حالَ الكافرين في الدُّنيا، وإنكارَهم للبعثِ، فيَقولُ: وإذا قيلَ لكم: إنَّ ما وعَد اللهُ به عِبادَه مِن البَعثِ أو غيرِه أمرٌ كائنٌ - لا مَحالةَ - وإنَّ القيامةَ الَّتي يَجمَعُ اللهُ فيها النّاسَ للحِسابِ

(1) الرّاغب، المفردات، والسمين الحلبي، عمدة الحفاظ: (درى).
(2) ابن منظور، لسان العرب: (دري).
(3) الخليل، العين، والأزهريّ، تهذيب اللغة، وابن منظور، لسان العرب: (دري).

والجَزاءِ، لا شكَّ في مجيئِها، قُلتُم تَكذيبًا وإنكارًا: لا نَعرِفُ ما القِيامةُ؟ وقُلتُم: ما نَعلَمُ وُقوعَ السّاعةِ إلّا على وجهِ الظَّنِّ والتَّوَهُّمِ، وما نحن بمُتَحقِّقينَ مِن قِيامِها[1].

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغِيُّ:

مناسبةُ الوصل في قوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ﴾:

الكافرون يُسقَطُ في أيديهم يوم القيامة، فليس لهم إلّا الحسرة والنَّدامة

جاء قوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ﴾ على طريق الوصل بالواو معطوفًا على خبر (كان) في قولِه: ﴿وَكُنتُمْ قَوْمًا مُّجْرِمِينَ﴾، والتَّقدير: وكنتم إذا قيل لكم: ﴿إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَٱلسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا قُلْتُم مَّا نَدْرِى مَا ٱلسَّاعَةُ﴾[2]، ومناسبة الوصل التَّشريك بين المعطوف والمعطوف عليه في كونِهما توبيخًا للكافرين على ما كانوا يعملونه في الدُّنيا، ويحتمل أن تكون الجملة معطوفةً على ﴿فَٱسْتَكْبَرْتُمْ﴾، وتقدير الكلام: وقُلتُم ما نَدري ما السّاعَةُ؟ إذا قِيلَ لَكُم: إنَّ السّاعَةَ لا رَيبَ فِيها[3]، ونكتة ذِكر تكذيبِهم بالسّاعة وعطفِه على توبيخِهم على استكبارِهم وإجرامِهم: هو اقتضاء المقام له، فإنَّ الخطاب يحكي ما يقال لهم يوم الحشرِ والحساب، أي: قد أُسقِط في أيديكم، فهذه هي السّاعة الَّتي كنتم تكذِّبون بها، ففيه تحقيق لاستحقاقِهم العذابَ، وتبكيت لهم ما بعدَه تبكيت.

مناسبة التَّخصيص بعد التَّعميم:

الإيمانُ بالبعثِ يـوم القيـامـة مـن أهـم أركـان الإيمان وأصولِه

لمّا قال الله تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَفَلَمْ تَكُنْ ءَايَـٰتِى تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾، وآيات الله تضمَّنت معاني متنوِّعة من الإيمان بالله وبرسلِه وباليوم الآخر، وغير ذلك من أمور الإيمان وأحكام الحلال والحرام وغيرها؛ كان العطف في قولِه: ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ﴾

(1) القرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن: 16/ 177، وابن كثير، تفسير القرآن العظيم: 7/ 272.
(2) عبد الكريم الخطيب، التّفسير القرآني للقرآن: 13/ 255.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 271.

من قبيل تخصيص بعض آيات القرآن بالذِّكر بعد التَّعميم في قولِه: ﴿ءَايَتِي تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾، وفائدة التَّخصيص بعد التَّعميم بيانُ أهمّيَّة الإيمان بالبعثِ، ولاسيَّما أنَّ سياق الآيات في إثبات البعثِ والحساب، وللتَّمهيد لختم السّورة بذكر الآيات الَّتي تتكلَّم عن خواتيم الأمور يوم القيامة.

نكتةُ استعمال (إذا):

عبَّر النَّظم القرآنيُّ بأداة الشَّرط (إذا) دون (إنْ)؛ للإشعار بالقطع في وقوع الشَّرط، وناسبه مجيء فعل الشَّرط بصيغة الماضي المؤذن بتحقُّق الوقوع، بمعنى: أنَّه قد قيل لهم: ﴿إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَٱلسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا﴾، ولهذا لم يعبِّر بـ(إنْ) الَّتي تفيد ندرة وقوع الشَّرط أو استحالتِه، والمقصود من الشَّرط تحقيق أنَّ الكافرين قد أُبلِغوا بأنَّ وعد الله حقٌّ، وأنَّ السّاعة لا ريب فيها وفي قيامِها.

إقامةُ الحجَّة على الكافرين يوم القيامة بإبلاغِهم في الدُّنيا بوعد الله وبقيام السّاعة

نكتةُ بناء فعل ﴿قِيلَ﴾ للمفعول:

عبَّر بصيغة الفعل المبني للمفعول ﴿قِيلَ﴾؛ للإشارة إلى أنَّ القول بأنَّ وعد الله حقٌّ، وأنَّ السّاعة لا ريب فيها ممّا ينبغي الإيمان بهِ من غير نظر إلى تعيين القائل، بمعنى ينبغي الإيمان بهذه الحقيقةِ من أيِّ قائل كان، كما أنَّ فيه إيماءً إلى أنَّهم كانوا يكذِّبون، وينكرون هذا القول من أيِّ قائلٍ كان، فتكذيبُهم راجعٌ إلى حظوظِهم وجهلِهم، وليس إلى نوع القائل.

بناء الفعل للمفعول هو من الإيجاز للعلم بالفاعل

بلاغةُ التَّوكيد:

أكَّد مضمون الجملة بـ﴿إِنَّ﴾ في قوله: ﴿إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ﴾، وسبب إيثار التَّأكيد هو مراعاة سياق أنَّ الخطابَ للكافرين المنكرين للبعثِ يوم القيامة، والإيذان بأنَّهم قد أُشربوا الإنكار في اعتقادِهم، وفي التَّأكيد تنبيهٌ للكافرين الَّذين في الدُّنيا إلى وجوب أن يرجعوا إلى صوابِهم بأن يؤمنوا بوعد الله.

تحذيرُ الكافرين بوجوب الرُّجوع إلى الحقِّ بأن يؤمنوا بوعد الله

دلالةُ لفظ ﴿وَعۡدَ﴾:

ما وعـدَ الله به ثابتٌ، لا يتغيَّر، ولا يـتـبـدَّل، ولا محيد عن وقوعِه

الظّاهر أنَّ لفظ المصدر ﴿وَعۡدَ﴾ بمعنى اسم المفعول، أي: الموعود، فيكون الإخبار عنه بأنَّه حقٌّ على طريق المجاز في الكلمة بإطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول؛ لأنَّ الحقّيَّة ظاهرةٌ في الموعود الواقع، بمعنى أنَّ ما وعدَ الله به ثابتٌ لا يتغيَّر، ولا يتبدَّل، ولا محيد عن وقوعِه، وتقدير الكلام وموعود الله حقٌّ، ونكتة التَّعبير بالمصدر دون اسم المفعول هو المبالغة في المعنى، بمعنى أنَّ مجرَّد الوعد فيه إيذانٌ بوقوع الموعود به وتحقُّقه، والوعد أعمُّ من الوعيد، فهو يُطلَقُ على التزام المخبِر بوقوع ما يخبِر عنه في المستقبل نافعٍ أو ضارٍّ، أو لا نفعَ فيه ولا ضرَّ، والوعيد خاصٌّ بالضّارِّ[1]، ويحتمل أن يكون المصدر على أصلِه، فيكون الإخبار عن حقّيَّتِه بمعنى متعلَّقِه، ويكون من قبيل المجاز في النِّسبة، وعلى كلا الوجهين فإنَّ التَّلازم بين إرادة الاسم المفعول أو المصدر ظاهر[2]، ولهذا لم يرد في القرآن الوعد إلّا بصيغة المصدر.

فائدةُ إضافة الوعد لاسم الجلالة:

وعـــد الـلـه لايُخلَفُ

لمّا كانت الإضافة في قوله: ﴿وَعۡدَ ٱللَّهِ﴾ على معنى الاختصاص، بمعنى الوعد المختصِّ بالله تعالى؛ أفادت الإضافة تعظيم وعد الله وتشريفه، وفي الإضافة المفيدة للاختصاص تلويحٌ بأنَّه وعدٌ ثابتٌ لا محيد عنه، وأنَّه مُحقَّقُ الإيفاءِ؛ لأنَّ وعْدَ الإلهِ الملك القادر الغنيِّ الصّادق الوعدِ لا موجِبَ لإخلافِه.

بلاغةُ الجملة الاسميَّة ﴿وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقّٗۚ﴾:

جاءت جملة: ﴿إِنَّ وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقّٞۚ﴾ اسميَّة مؤكَّدَةً؛ لتفيد ثبوت

(1) الرّاغب، المفردات: (وعد)، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 10/ 255.

(2) الشهاب الخفاجي، عناية القاضي وكفاية الراضي: 8/ 22، والقونويّ، حاشية على تفسير البيضاوي: 17/ 443.

مضمونها وعدم تغيُّره، فإنَّ الحقَّ هو الثّابت الَّذي لا ريبَ فيه ولا مبالغةَ، وهذه الجملة فيها إيماءٌ إلى الوعد بالبُشرى والسَّعادة للمؤمنين والوعيد بالعذاب والشَّقاء للكافرين، والوعد وإن كان يُطلق على الخير والشَّرِّ والنَّفع والضُّرِّ - كما تقدَّم - لكنَّ في تسميتِه وعدًا في سياق توبيخ الكافرين على تكذيبِهم بالسّاعة وبالجنَّة بالنّار، وغيرِها من أمور الاعتقاد، إشارةً إلى أنَّهم لو آمنوا؛ لكان في إيمانِهم خيرٌ ونفعٌ عظيم لهم، ومن براعة هذه الجملة أنَّها تُستعمل لتأنيس المؤمنين بنصرِهم وقرب حلول النَّعيم لهم، ولترهيب الكافرين وقرب الانتقام منهم، ولبيان عظمة الإله وعظيم قدرتِه، وأنَّه الملك الواحد الأحد، الَّذي لا يُغلَب، وأنَّ ما يقطع بوقوعِه هو حقٌّ ثابتٌ، وكلُّ ما قطع الله تعالى بوقوعِه في المستقبل يدخل في عموم وعد الله الَّذي هو حقٌّ، ففي الجملة معنى العموم والكلِّيَّة في مضمونِها وموارد استعمالِها، وقد تكرَّرت هذه الجملة، وما عطف عليها في سورة الكهف في قولِه: ﴿لِيَعْلَمُوٓاْ أَنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَأَنَّ ٱلسَّاعَةَ لَا رَيْبَ فِيهَآ﴾ [الكهف: 21]، في سياق تقريب الإيمان بالسّاعة بالمشهد الحسّيِّ.

الـكـافـرون لو آمنوا؛ لكان في إيـمـانِـهـم خير ونفع عظيم لهم يوم القيامة

فائدةُ ذِكر ﴿وَعْدَ ٱللَّهِ﴾ وعدم الاكتفاء بذِكر السّاعة:

عبَّر بقولِه: ﴿وَعْدَ ٱللَّهِ﴾، ولم يقتصر على ذِكر السّاعة؛ لأنَّ المقام مقام توبيخ للكافرين، وتبكيت لهم على تكذيبِهم، فذكر ﴿وَعْدَ ٱللَّهِ﴾؛ للإشارة إلى عموم وعدِه تعالى، فيشمل كلَّ ما وعد الله به من البعثِ والجزاء على الأعمال بالثَّواب والعقاب، ويدخل فيه دخولًا أوَّليًّا الوعد بالسّاعة.

نوعُ الواو ودلالتها في قوله: ﴿وَٱلسَّاعَةُ﴾:

العطف في قولِه: ﴿وَٱلسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا﴾ من عطف الخاصِّ على العام؛ لأنَّ البعثَ من جملة ما وعده الله، فهو مثل عطف جبريل عليه السلام على الملائكة في قوله تعالى: ﴿وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾

السّاعةُ أعظمُ ما تعلَّق به وعد الله

[البقرة: 98][1]، وسبب عطف الخاصِّ على العامِّ في الآية إفرادُ المقصود من المقام، وهو الوعد بحلول السّاعة والبعث فيها اعتناءً به، ولأنَّه محطُّ الفائدة في السّياق، كما أنَّ السّاعة أعظم ما تعلَّق به وعد الله؛ فإنَّه مورد ما يأتي بعده من الثَّواب والجنَّة للمؤمنين، والعقاب والنّار للكافرين، فاقتضى إفراده في الذِّكر.

توجيهُ القراءاتِ في لفظ ﴿وَٱلسَّاعَةُ﴾:

منكِرُ السّاعة إن تأمَّل الدَّلائل البيِّنة؛ ارتدع عن الإنكار

قرأ حمزة وحده ﴿وَٱلسَّاعَةَ﴾ بالنَّصب، وقرأ الباقون ﴿وَٱلسَّاعَةُ﴾ بالرَّفع[2]، فمن نصب؛ فَعَطْفٌ على الوعد، والمعنى: وإذا قيل: إنَّ وعْدَ الله حَقٌّ، وإنَّ السّاعةَ، ومن رفع؛ فعلى معنى، وقيل: السّاعةُ لا ريب فيها[3]، فتكون الجملة معطوفةً على معنى ﴿إِنَّ﴾ وما عملت فيه، كما يحتمل أن يكون الرَّفع على الابتداء، ويكون من عطف الجملة على الجملة[4]، فعلى رفْع السّاعة لا توكيد في مضمون الجملة؛ للإيذانِ بأنَّ أمرَ السّاعة من الظُّهور بحيث لا تحتاج إلى تأكيد لوقوعِها، وأنَّ المنكِرَ إن تأمَّل الدَّلائل؛ ارتدع عن الإنكار، فيكون من قبيل تشبيه حالِ المرتاب في وهن ريبِه وعدم الاعتداد به بحال من ليس بمرتابٍ أصلًا.

بلاغةُ اختيار لفظ الرَّيب دون الشَّكِّ:

التَّوبيخُ لعقلِ كلِّ من يشكُّ في السّاعة

عبَّر بلفظ الرَّيب دون الشَّكِّ؛ لأنَّ الرَّيب هو شكٌّ مع تهمةٍ، وفيه معنى القلق والاضطراب، ففي قولِه: ﴿لَا رَيْبَ فِيهَا﴾ إيماءٌ إلى الرَّدِّ على شكِّ الكافرين في السّاعة، واتِّهامِهم رسول الله ﷺ بالكذب فيها، وفيه توبيخٌ لعقلِ كلِّ من يشكُّ في السّاعة.

بلاغةُ جملة: ﴿لَا رَيْبَ فِيهَا﴾:

أفادت ﴿لَا﴾ النّافية للجنس في قولِه: ﴿لَا رَيْبَ فِيهَا﴾ نفي جنسِ

(1) الشهاب الخفاجي، عناية القاضي وكفاية الراضي: 8/ 22.
(2) الأزهريّ، معاني القراءات: 2/ 377، وابن الجزريّ، النّشر: 2/ 372.
(3) الزّجاج، معاني القرآن وإعرابه: 4/ 435.
(4) النّحاس، إعراب القرآن: 4/ 102، والواحديّ، التّفسير البسيط: 20/ 155.

الرَّيب عن السّاعة، بمعنى نفي أيِّ فردٍ من أفرادِ الرَّيب عن السّاعة ووقوعِها، ونفي الرَّيب عن السّاعة بمعنى أنَّها من ظهورِها وسطوع برهانِها بما ذكر من الأدلَّة بحيث ليس فيها مظنَّةٌ أن يُرتابَ في وقوعِها، وليس المقصود أنَّه لا يرتاب فيها أحدٌ أصلًا، بمعنى أنَّ الرَّيب من جهةِ المرتابين، وليس من جهة السّاعة نفسِها، ومجيء الجملة الاسميَّة: ﴿لَا رَيْبَ فِيهَا﴾ خبرًا عن السّاعة يفيد تحقيق نفي الرَّيب عنها، والمعنى: ليس في السّاعة ما يوجب الارتياب في قيامِها لظهور دلائلِها ووضوحِها، كما أنَّه لاينبغي الارتياب فيها، فيفيد المعنى: أنَّ ريبَ المرتابين في السّاعة إنَّما هو عن مكابرةٍ منهم وإعراضٍ عن النَّظر في الدَّلائل الواضحةِ.

ليس في السّاعة ما يوجب الارتياب في قيامِها لظهور دلائلِها بل لا ينبغي الارتياب فيها

بلاغةُ المقابلةِ بين إثبات الحقِّ للوعد ونفي الرَّيب عن السّاعة:

جمع في الآية بين إثبات الحقِّ للوعد، ونفي الرَّيب عن السّاعة؛ ليكون في الجمع بين الإثبات والنَّفي كمال الظُّهور في حقِّيَّة السّاعة، وأنَّ دلائل إثبات الإيمان بها ظاهرةٌ، كما أنَّ دلائل نفي الشَّكِّ عنها كذلك أيضًا؛ تعظيمًا لشأنِها، وبيانًا لأهمّيَّتها؛ فإنَّ ما بعدَها من الجزاء، وما يتعلَّق به مرتَّب عليها.

كلُّ ما يقع من الجزاء وما بعده يوم القيامة مرتَّبٌ على قيام السّاعة

فائدة ﴿مَّا﴾ النّافية:

أفاد التَّعبير بـ﴿مَّا﴾ النّافية أنَّهم قصدوا الرَّدَّ على القول بأنَّ وعد الله حقٌّ، والسّاعة لاريب فيها؛ لأنَّ (ما) تأتي للرَّدِّ على قولٍ، كما أفادت ﴿مَّا﴾ تأكيد نفي درايتِهم بحقيقة السّاعة، وبكونِها كائنةً واقعةً؛ وذلك لأنَّ (ما) النّافية فيها معنى التَّأكيد، فإنَّ قولنا: (ما فعل) يكون في جواب (لقد فعل)[1]، ففي التَّعبير بـ﴿مَّا﴾ إيماءٌ إلى أنَّ عطف الخاصِّ على العامِّ في قولِه: ﴿إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَٱلسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا﴾ فيه تأكيد للعلم بالسّاعة، وتأكيد لوقوعِها.

التَّعبيرُ بـ(ما) النّافية لتأكيد نفي علمهم بحقيقة السّاعة

(1) سيبويه، الكتاب: 3/ 117، والسّيوطي، الإتقان: 2/ 289.

علّةُ اختيار مفردة ﴿نَدۡرِي﴾ دون نعلم:

لفظةُ الدِّرايةِ تدلُّ على بذل الوسع والجهد في سبيل تحصيل العلم

لمّا كانت الدِّراية هي المعرفة المدركة بضرب من الفِطنةِ، والَّتي يكون فيها نفاذٌ إلى ما خَفِيَ بوسائل ظاهرة، وأدلَّة واضحة[1]؛ عبَّر بلفظ ﴿مَّا نَدۡرِي﴾ دون أن يقولوا: ما نعلم ما السّاعة؟ للإشعار بأنَّهم نظروا في الأدلَّة الَّتي ذكرتها آيات القرآن، وبحثوا فيها، ونفذوا إلى باطنِها، فما توصَّلوا إلى درايتِها والعلم بوقوعِها، فكأنَّهم استنفدوا جميع الوسائل الَّتي تمكِّنهم من العلم بالسّاعة، فلم يتوصَّلوا إلى صحَّة وقوعِها، ومجيء لفظ الدِّراية مسبوقًا بنفي أو استفهام في القرآن؛ لتعلُّق فعل الدِّراية بأمرٍ غيبيٍّ، أو بمجهول يحتاج إلى نظر واستدلال، أو بشيءٍ يعظم عن أن يحيط الإنسان به، ففي تعبير الكافرين بقولِهم: ﴿مَّا نَدۡرِي مَا ٱلسَّاعَةُ﴾ تنبيهٌ للمؤمنين إلى غوايتِهم وخداعِهم؛ لأنَّهم لو نظروا في الأدلَّة البيِّنة الظّاهرة؛ لآمنوا، واستيقنوا بها.

بلاغةُ الاستفهام في قوله: ﴿مَا ٱلسَّاعَةُ﴾:

وقاحة الكافرين في تكذيبِهم بالسّاعة بطريقة الاستغراب من اسمِها ومن حقيقتِها

الاستفهام في قولِه: ﴿مَا ٱلسَّاعَةُ﴾، بمعنى: أيُّ شيء السّاعة[2]؟ ولمّا كان السُّؤال بـ﴿مَا﴾ إنَّما يكون عن ماهيَّة الشَّيء وحقيقتِه؛ كان كأنَّهم في استفهامِهم بالغوا في التَّكذيب بنفي علمِهم بحقيقة شيء اسمه السّاعة، ولهذا نفوا درايتهم بشيءٍ اسمه السّاعة، فالاستفهام على جهة الاستغراب، أي: عدُّوا السّاعة منكرةً غريبةً، بقصد التَّكذيب بها، وسبب إيثار هذا الأسلوب هو بيان أنَّهم كذَّبوا بحقيقة السّاعة وحقيقة وجودِها، فكيف لايكذِّبون بوقوعِها وبالأخبار عن أحوالِها، فالاستفهام عن السّاعة على جهة الاستغراب في قولهم: ﴿مَا ٱلسَّاعَةُ﴾ أبلغ في التَّكذيب من أن يقولوا: كذَّبنا بوقوع السّاعة

(1) الرّاغب، المفردات، ومحمد جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصّل: (درى).
(2) الزّمخشري، الكشّاف: 4/ 293.

أو بأحوالِها؛ لأنَّ نفي العلمِ بحقيقة الشَّيء أبلغُ من نفي وقوعِه أو نفي أحوالِه، فيكون نفي العلم بحقيقتِها كنايةً عن جحد وقوعِها؛ استنادًا للتَّخيُّلاتِ الَّتي ظنّوها أدلَّةً كقولِهم: ﴿أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمًا وَرُفَٰتًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا ﴿٤٩﴾﴾ [الإسراء: 49].

نوع ﴿إن﴾ ووظيفتها:

﴿إن﴾ في قولِه: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ نافية، وتفيد تأكيد النَّفي وتحقيقه؛ لأنَّ هذه الأداة تأتي غالبًا متعقِّبةً بـ(إلّا)[1]، فقصد الكافرون تحقيق ظنِّهم وكونِهم ليسوا بمستيقنين.

معنى الظَّنِّ المقصود في الآية:

كلمةُ الظَّنِّ من المشترك اللَّفظيّ

الظّاهرُ أنَّ الظَّنَّ المقصود في قوله: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ هو المعنى المشهور للظَّنِّ الَّذي لايصل إلى اليقين، ويكون فوق الشَّكِّ المستوي الطَّرفين، وأجاز بعض المفسِّرين أن يكون ﴿نَّظُنُّ﴾ بمعنى العلم والاعتقاد، و﴿ظَنًّا﴾ بمعنى الشَّكِّ، فيُحمل الظَّنُّ المنفيُّ على الاعتقاد المطلق والمثبت بعد ﴿إِلَّا﴾ على موضوعِه، وهو الظَّنُّ المعروف، فيكون من قبيل استخدام اللَّفظ في معنيين، والتَّقدير: ما نعتقد السّاعة قائمة إلّا ظنًّا[2] أو إلّا شكًّا[3].

نكتةُ التَّعبير بالمضارع ﴿نَّظُنُّ﴾:

أفاد التَّعبيرُ بصيغة المضارع في قوله: ﴿نَّظُنُّ﴾ تكرُّر ظنِّهم، وأنَّهم لا ينتقلون عن ذلك الظَّنِّ، بل لا يزالون ظانّين، ولهذا أخبر اللّه تعالى عنهم وعن طريقة تفكيرِهم بقولِه: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ﴾ [يونس: 66][4].

فائدةُ مجيء ﴿ظَنًّا﴾ في الاستثناء المفرَّغ:

وتقدَّم أنَّ الظّاهر أن يكون الظَّنُّ على موضوعِه ومعناه المعروف،

(1) الرّاغب، المفردات: (إن).
(2) الطّيبيّ، حاشية على الكشّاف: 14/ 259.
(3) العكبريّ، التّبيان: 2/ 1153.
(4) ابن عرفة، تفسير ابن عرفة: 4/ 15.

أكـثر مـا يصل إلـيـه المـنـكـرون المـعـانـدون بعد ظـهـور الـدَّلائـل هو الظَّنُّ بقيام السّاعة

ولمّا جاء الكلام بصيغة النَّفي والاستثناء في قولِه: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾؛ أفادَ إثبات الظَّنِّ مع نفيِ ما سواه، فليس المقصود من التَّعبير بأسلوب النَّفي والاستثناء الإنكار على منكرٍ، وإنَّما إثبات ظنِّهم وتقريره، كأنَّه قيل: نظنُّ ظنًّا، ثم دخل عليه النَّفي وإلّا لتأكيد الإثبات[1]، وفائدة التَّعبير بأسلوب الاستثناء المفرَّغ هو الاستثناء من أعمِّ الأحوال، بمعنى نفي أن يكون لهم أيُّ حالٍ، وفي جميع الأزمنة والأمكنة، سوى الظَّنِّ في وعد الله وفي قيام السّاعة، بمعنى أنَّكم وإن أتيتم بجميع الدَّلائل والآيات، فأكثر ما يصل إليه حالُنا هو الظَّنُّ بقيام السّاعة، ولن نصل إلى اليقين، ففي قولِهم هذا، إبلاسٌ من إيمانِهم بالسّاعة، وإيذانٌ باستحقاقِهم العذاب.

سرُّ اقترانِ المصدر مع الفعل:

استهزاءُ المنكرين للبعثِ، وإن حصل لهم الظَّنُّ في البعث، لكنَّه ظنٌّ لا يُعبَأُ به

في قولِه: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ قد استثنى المصدر من الفعل، وهو مشكِل في ظاهرِه؛ لأنَّ الفعل لمّا كان يدلُّ على المصدر بتضمُّنه له؛ لأنَّ الفعل بنفسِه يدلُّ على الزَّمن والحدث؛ كان الظّاهر تقدير الكلامِ: إن نظنُّ إلّا نظنُّ، وهو ناقص من الكلام؛ لأنَّه من قبيل قولِهم: (ما ضربت إلّا ضربًا)؛ لأنَّ معناه، ما ضربت إلّا ضربت، ولا فائدة فيه[2]، فإنَّ الاستثناء يجري في الفاعل والمفعول وغيرهما إلّا أنَّه لا يُستثنى المصدر من الفعل، فلا يقال: ما ضربت إلّا ضربًا[3]، ويُجاب عنه بأنَّ الاستثناء على تقدير وصف في المستثنى بقرينة السّياق، وتقدير الكلامِ: إن نظنُّ إلّا ظنًّا قليلًا، أي: لا يُعبَأُ، أو لا يعتدُّ به[4]، أي: لا يصل ظنُّهم إلى أن يؤمنوا بالبعثِ، ويدلُّ على تقليل شأنِ

(1) الزّمخشريّ، الكشّاف: 4/ 293، والبيضاويّ، أنوار التّنزيل: 5/ 109.
(2) مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن: 2/ 664، والزّمخشريّ، الكشّاف: 4/ 293، والطّيبيّ، حاشية على الكشّاف: 14/ 259.
(3) أبو حيان، البحر المحيط: 9/ 427.
(4) الزّركشي، البرهان: 4/ 92، والسّكاكي، مفتاح العلوم، ص: 193، والعصام الإسفراييني، الأطول شرح تلخيص المفتاح: 1/ 334.

هذا الظَّنِّ، وأنَّه لا يُعبَأُ به مجيء الظَّنِّ نكرةً منوَّنًا؛ لإفادة تحقيرِه وتقليلِه[1]، أو يقال بأنَّ امتناع استثناء المصدر من الفعل ليس مطرَّدًا؛ لأنَّ مجيء الفعل بصيغة المضارع يفيد تكرار الظَّنِّ، فيتطرَّق إليه الاختلاف والتَّنويع؛ لأنَّ تكرار الظَّنِّ مؤذن بتنوُّعه واختلافِه، فيصحُّ الاستثناء منه حينئذٍ بمعنى الاستثناء من نوع من أنواع ظنونِهم[2].

بلاغةُ القصرِ في قوله: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾:

في هذه الجملة قصرٌ بالاستثناء بعد النَّفي، ويُؤتى به مع المخاطَب المنكر لمضمونه، وهو قصر موصوفٍ على صفة، وهو من القصر الإضافيِّ، على معنى: ما ظَنُّنا إلّا شيئًا لا يُعتدُّ به.

فنُّ الجناس في لفظ الظَّنِّ:

في قولِه: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ جناس ناقص في لفظ الظَّنِّ بمجيئه بصيغة الفعل تارةً، وبصيغة المصدر تارة أخرى، وسبب التَّعبيرِ بطريق الجناس أنَّ الكافرين قصدوا به إثبات ظنِّهم في قيام السّاعة وعدم تزعزعِهم عنه إلى اليقين بها مع ظهور الدَّلائل وتلاوة الآيات.

نوعُ الواو ودلالتها في قوله: ﴿وَمَا نَحْنُ﴾:

الواو في قولِه: ﴿وَمَا نَحْنُ﴾ للعطف، فيكون العطف من قبيل المبالغة في عدم الإيمان بالسّاعة، فكأنَّهم أرادوا التَّرقّي في التَّكذيب، فعطفوا نفي الاستيقان، بالسّاعة على إثبات ظنِّهم وحدسِهم فيها.

سرُّ الجمع بين إثبات الظَّنِّ ونفي الاستيقان:

العطفُ في الإخبار عن قول الكافرين في قوله: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ﴾ بمنزلة الإخبار عن التَّردّي في كفرِهم، فإنَّهم لمّا أثبتوا ظنَّهم في السّاعة على سبيل التَّكذيب بها؛ عدلوا إلى تكذيبٍ أشدَّ، فنفوا استيقانَهم بها، فكأنَّهم قالوا: لم يحصل

عنادُ الكافرين وشدَّة تكذيبِهم بالعدول من الظَّنِّ إلى عدم الاستيقان بإمكان البعثِ

(1) ابن عرفة، تفسير ابن عرفة: 4/ 16.
(2) ابن عرفة، تفسير ابن عرفة: 4/ 16.

لنا من الآيات الَّتي تُتلى علينا إلّا الظَّنُّ، بل لم يحصل لنا منها إلّا عدم اليقين الشّامل للظَّنِّ والشَّكِّ[1]، فيكون العطفُ لِتأكيد نفي ما سوى الظَّنِّ وتقريرِه[2]؛ تقريرًا لعدم إيمانِهم بالسّاعة، ولِتكذيبِهم بها مهما تُليت عليهم الآيات، وظهرت دلائل الإيمان.

نكتةُ ذِكر ضمير ﴿نَحۡنُ﴾:

ذُكِرَ الضَّمير ﴿نَحۡنُ﴾؛ لتقرير عدم استيقانِهم، فإنَّ تقديم المسند إليه بصيغة الضَّمير ﴿نَحۡنُ﴾ يفيد الحصر الإضافي، بمعنى نفي عدم الاستيقان عنهم حصرًا، أي: ما نحن بمستيقنين في إمكان السّاعة فضلًا عن وقوعِها، وإن كانت الآيات تُتلى علينا، وتوالت الدَّلائل والبيِّنات، وفي الحصر الإضافي إشارةٌ إلى أنَّهم قصدوا التَّعنُّت في قولِهم.

دلالةُ السّين والتّاء:

السّين والتّاء في ﴿بِمُسۡتَيۡقِنِينَ﴾؛ للمبالغة في نفي يقينِهم، أو تكون السّين والتّاء للطَّلب، والمعنى: إنْ نظنُّ السّاعة قائمةً إلّا ظنًّا، ولسنا بطالبين اليقين فيها.

نكتةُ اختيار مفردة الاستيقان بصيغة اسم الفاعل:

عُبِّر بلفظ ﴿بِمُسۡتَيۡقِنِينَ﴾ بصيغة اسم الفاعل؛ للإشعار بنفيِهم أن يكون منهم استيقان، وأن يثبت فيهم، وإن تليت عليهم الآيات، وظهرت الدَّلائل.

الجمع بين كون الكافرين نافين السّاعة، وبين تردّدهم في إثباتها:

قد يقال: أخبر الله تعالى عن الكافرين إنكارَهم القيامة، فقال: ﴿مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنۡيَا﴾، وفي هذه الآية أخبر عن ظنِّهم وعدم استيقانِهم، فقال حكاية عنهم: ﴿قُلۡتُم مَّا نَدۡرِي مَا ٱلسَّاعَةُ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنّٗا وَمَا نَحۡنُ بِمُسۡتَيۡقِنِينَ﴾، فهل أنكر الكافرون السّاعة، أم كانوا في ظنٍّ وشكٍّ منها؟ وما توجيه الآيتين مع اختلاف المعنيين؟ وجوابه من وجوه:

أحدها: أنَّ القومَ الكافرين كانوا في هذه المسألة على فرقتين: فمِنهُم مَن كان قاطعًا بنَفي البَعث والقيامة، وهم الَّذينَ ذكرهمُ اللّه في الآيةِ المُتقدِّمةِ بقولِه وقالوا: ﴿مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنۡيَا﴾، ومِنهُم مَن كانَ شاكًّا مُتحيِّرًا فيه؛ لأنَّهُم لِكثرةِ ما سمعوهُ مِنَ الرَّسولِ ﷺ، ولِكثرةِ ما سمعوهُ مِن دلائِلِ القولِ بِصِحَّتِه؛ صاروا شاكِّينَ فِيه، وهُمُ الَّذين أرادهم اللّه

(1) ابن عرفة، تفسير ابن عرفة: 4/ 16، والبسيليّ، نكت وتنبيهات: 3/ 508.
(2) الزّمخشريّ، الكشّاف: 4/ 293، والبيضاويّ، أنوار التّنزيل: 5/ 109.

بِهَذهِ الآيةِ، والَّذي يدُلُّ عليهِ أنَّهُ تعالى حكى مذهبَ أولئِكَ القاطعِينَ، ثُمَّ أتبعَهُ بِحكايةِ قَولِ هؤُلاءِ، فوجبَ كَونُ هؤُلاءِ مُغايرينَ لِلفرِيقِ الأوَّلِ، فناسب ذكرهم هنا؛ ليكون الكلام شاملًا للفرقتين.

الثّاني: أنَّ القومَ كانوا فرقة واحدة، بمعنى اتِّحاد قائل ذاك وقائل هذا إلا أنَّ كلَّ قول في وقت وحال، فتارةً تقوَى عليهم الحظوظُ مع ما يقترنُ بها من الشُّبهةِ المبنيَّةِ على الجهلِ فيظنّونَ عدمَها، فيقطعونَ بهِ؛ لِما للنَّفسِ إليه من الميلِ، فيجزمونَ بالنَّفي، فيقولون: إن هِيَ إلّا حَياتُنا الدُّنيا، وتارةً يقوى عندهم ما في جِبلّاتِهم وفِطَرِهم الأولى من أمرِها، فيظنّونها، فيقولون: إن نظنُّ إلّا ظنًّا[1].

الثّالث: أنَّهم كانوا منكرين للسّاعة، وأمّا إثبات ظنِّهم فيها؛ فإنَّهم قصدوا به أنَّكم حتَّى لو تليتم علينا آيات الله، فأقصى ما نصل إليه هو الظَّنُّ، ولن نصل إلى اليقين في السّاعة، أي: إن نَظُنُّ بعد قبول خبركم إلّا ظَنًّا لايؤدّي إلى اليقين[2]، وما دام الأمر ليس يقينًا بالنِّسبة لهم، فهُم منكرون لها.

الرّابع: هو أنَّهم على الإنكار، وإنَّما قالوا: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ بقصد الاستهزاء بالآيات، ولم يقصدوا إثبات حقيقة الظَّنِّ[3]، وقصْدُهم ردُّ الإيمان بها، فيكون قولهم: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ مفيدًا الإنكار لكلِّ آيةٍ تُتلى عليهم مع الاستهزاء والسُّخرية بها.

❁ الفُروقُ المُعجَمِيَّةُ:

الدِّراية والعلم:

الفرق بينهما هو أنَّ الدِّراية هي الفهْمُ، وهي لنفي السَّهْو عَمّا يرد على الإنسان، فيدريه، أي: يفهمهُ، ويُستعمل فعل الدِّراية في المخاتلة

الدِّراية هي الفهمُ عن طريق المعالجة في الأمر، فهي بمعنى التَّفهُّم، والعلم قد يحصل بأسباب، وقد يحصل من غير أسباب

(1) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 27/ 682، والبقاعيّ، نظم الدّرر: 18/ 111، والآلوسيّ، روح المعاني: 13/ 156.

(2) ابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 5/ 90، وابن الهائم، التّبيان في تفسير غرائب القرآن، ص: 293.

(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 372.

والتَّستُّر والمعالجة في الأمر، ومنه قولهم: دارَيْته؛ إذا خاتَلْته، والدَّرِيَّة: النّاقَةُ والبَقَرَةُ يَستَتِرُ بِها مِنَ الصَّيدِ، فيختِلُ، ولمّا كانت الدِّراية على وزن فِعالة - مثل عِصابة عِمامة - جرت مجرى ما يُعالج بالأسباب والوسائل للوصول إلى المعرفة، فتجري مجرى ما يفطنُ الإنسانُ لَهُ من المعرفَة، وأكثر ما يُستعمل فعل الدِّراية مسبوقًا بنفيٍ؛ لقصد نفي المعرفة بالأمر من حيث يظنُّ المقابل تحقُّقه بالعلم به، ولهذا لا يجوز أن يوصف اللّه تعالى بالدِّراية، فلا يقال: اللّه دارٍ، أو اللّه يدري هذا الأمر، وأمّا العلم؛ فقد يحصل عن طريق أسباب توصل إليه، وقد يحصل بلا سبب، ولهذا يصحُّ أن يوصف اللّه بالعلم، فيقال: هو عليم[1].

(1) العسكري، الفروق اللغوية، ص: 91 - 92، والراغب، المفردات، وابن منظور، لسان العرب، ومحمد جبل، المعجم الاشتقاقي: (درى، علم).

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الخامس والخمسون،
سورة الجاثِية من الآية 16 إلى سورة محمَّد الآية 06
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1447هـ - 2026م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2026م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الخامس والخمسون، سورة الجاثِية من الآية 16 إلى سورة محمَّد الآية 06
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2026.
مج. 55 ، 800 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-659-89-1
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 55 : المجلد الخامس والخمسون، سورة الجاثِية من الآية 16 إلى سورة محمَّد الآية 06.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-659-89-1
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-4299298 بتاريخ 2026/01/07م،
الهيئة الوطنية للإعلام، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
"تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام"
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي "النجار"